كثافة النص في المخطوط العربي وقابلية إعادة نسخه[1]

فال. ف. بوليسين(*)
ترجمة: مُراد تَدْغُوت(**)

- ١ -

لقد ارتكب الناسخ لمخطوطة C٢١١٤ من مجموعة سان بطرسبورغ، فرع معهد الدراسات الشرقية[1] خطًا، نجم عن انصرافه عن عمله لمدة من الوقت، ثم استأنف النَّسْخ بعد ذلك. وقد ترتب على هذا التوقف أن كرر نَسْخ فقرة قد سبق له نسخها. فأتاح لنا هذا الخطأ نموذجًا جيدًا، وفرصة مهمة؛ لمناقشة انتظام النِّساخة اليدوية الفردية في المخطوطات العربية في القرون الوسطى.

أما الصورة الأولى فتتمثَّل في الصفحتين المتجاورتين من المخطوطة المذكورة أعلاه. أما الصفحة الصحيحة (الورقة ٢٥٠ب) فتبتدئ من الكلمة الأخيرة من السطر الثالث عشر وحتى نهاية الصفحة. وقد جاء النص معادًا على الصفحة التالية (الورقة ٢٥١ أ) من قِبَل الناسخ. وقد اتفق المقطعان في عدد السطور، وهي: ٢٢ سطرًا، وهو الأمر الذي يجعل هذا

(*) ــــــــــــــــ.

(**) باحث في التراث.

(١) انظر المخطوطات العربية في معهد الدراسات الشرقية. فهرس مختصر، نشرة: أ. ب. خالدوف، بترسبورغ (موسكو، ١٩٨٦) ص: ١٨٩، رقم ٣٨٤٩.

الشاهد هو الدليل الوحيد على استقرار وتوازن كثافة الكتابة في المخطوطة العربية الواحدة.

صحيح أنَّ حجمَ النص الذي يكشف عن هذه النوعية من الكتابة صغيرٌ جدا، من شأنه أن لا يجعل لأي استنتاج قيمةً مهمة. ومع ذلك، فإنه أكثر تمثيلا مما قد يظهر[1]. ونحن لا نبالغ في تقدير قيمة التدقيق في النصين التوأمين اللذين تم اكتشافها. ويكفي – على أقل تقدير – افتراض أن كثافة النِّساخة في المخطوطات العربية كانت جد متوازنة. أما بالنسبة للنظام واسع النطاق، المطروح للنقاش، فإنه ينبغي للمرء أن يعترف بأنَّ أَيَّ بحث مطوَّل عن النَّصَّيْن التوأمين في المخطوطات، لن يأتي بشيء كثير. ولاختبار مدى موثوقية اقتراحنا من عدمها، دعونا نقوم ببعض الخطوات الأولى في هذا الاتجاه.

إن المخطوطتين: C٩٥٨ وC٧١١ من المجموعة نفسها، بسانت بطرسبورغ، فرع معهد الدراسات الشرقية، تقدمان نسختين لكتاب واحد هو: «درر الحكام في شرح غرر الأحكام للمُلَّا خُسْرو ت ٨٨٥ هـ/ ١٤٨٠م»[2]. هذا وإن إحدى النسختين (C٧١١) ناقصة الأول، لكن هذا النقص استدركته النسخة الثانية (C٩٥٨)، من السطر ١٥ من الورقة الأولى (قارن

(١) افتتاح ورقتين مرة واحدة في الكراسة ٢٦ من المخطوطة، التي سبقت الورقة ٢٥١، وتَمَّ قطعها في الأصل (من دون إحداث أي ضرر بالنص). تتكون الكراسة – كما سبق – من ١٠ ورقات، مثل بقية الكراريس، لكن تتكون الآن من ثماني ٨ ورقات فقط (ثلاث ٣ ورقات في النصف الأول، وخمس ٥ في النصف الثاني). والورقة ٢٥١ هي الورقة الأولى. والورقة المفقودة على الأرجح أنها تتضمَّن النص المنسوخ مرارًا وتكرارًا.

(٢) بخصوص المخطوطتين. انظر فهرس المخطوطات العربية في معهد الدراسات الشرقية، ص: ٢٢٤، رقم٤٧٣١ (C٩٥٨) وص: ٢٢٣. رقم ٤٧١٧ (C ١٧١).

بالصورتين: ٢ و٣)، مما يعني أنه في مخطوطة C٧١١ ورقة واحدة فقط هي المفقودة، والتي لا تحتوي على أكثر من ٢٣ سطرًا[1].

وبتقدير الحجم الأقصى الممكن للنقص الموجود في مخطوطة C٧١١ بواسطة المنهج الكوديكولوجي (لا تتعدَّى أكثر من ٢٣ سطرًا)، يمكننا أن نتحقق من مدى صحة اقتراحاتنا حول كثافة النص في المخطوطة، عن طريق معرفة حجم النقص نفسه حسابيًّا.

ثم إنه إذا كانت كثافة النِّساخة هي حقا قيمة ثابتة لكل مخطوطة، فإنه يمكن مقارنة كثافة النسختين من نفس النص من خلال ملحقات خطية (سطرًا بسطر) من هذه المدونات، ويمكن توقع طرح نسبي لهذه الأخيرة (النسخة)؛ لتكون – بالطريقة نفسها – متناسبة مع نسبة الكثافة المقابلة لها. فدعونا نتحقق من ذلك من خلال العمليات الحسابية:

إن النص الذي يتوفر على أول ٢٣ سطرًا في مخطوطةC٧١١ (انظر الصورة ٤) يحتوي على ما يقرب من ٢٢,٢ سطرًا في مخطوطة C٩٥٨، ويمتد من السطر الخامس عشر (١٥) في الورقة ٢ب، إلى السطر العشرين (٢٠) من الورقة ٣أ (انظر الصورتين: ٢ و٣)، وهو ما يعني أن النساخة في المخطوطة C٩٥٨ أكثر كثافة (١٠٣٦ مرة) مما كانت عليه في مخطوطة C٧١١ (١٠٣٦=٢,٢٢:٢٣). هذه القيمة التي تقدِّم العلاقة بين كثافتين، هي أداة لتحويل المزيد من الأسطر في أحجام نصية (الأسطر، الصفحات، الأوراق) معروفة في مخطوطة واحدة (في حالتنا هذه مخطوطة C٩٥٨)، في مقابل أحجام لنسخة مختلفة من نفس الكتاب (C٧١١).

(١) يبتدئ النص في المخطوطات العربية عادة من الجانب الصفحة اليسرى من الورقة الأولى، أما الجانب الصفحة اليمنى فإنه يؤدي إما وظائف وقائية، أو يخصص للعنوان، أو لتسجيل معلومات أخرى. إن مسطرة ٢٣ سطرًا في الصفحة يلتزم بها في جميع صفحات المخطوطة.

إن المقارنة بين الأجزاء الأولى للمخطوطتين C٩٥٨ وC٧١١ (انظر الصورتين: ٢ و٤) تبيِّن الجزء الناقص من النص في المخطوطة C٧١١، ويستغرق ١٤ سطرًا كاملا، وحوالي ثلاثة أرباع السطر الخامس عشر (١٥) في المخطوطة C٩٥٨. وحسنًا فإن النتيجة ١٤,٧٥سطرًا. وفي مخطوطة C٧١١، فمن المفترض أن تأخذ ١٠٣٦ مرة حجما أكبر، أي ١٥ أو ١٦ سطرًا (١٥,٢٨سطرًا = ١٠٣٦ × ١٤,٧٥).

وهذا الناتج أقل من الحجم المعياري للصفحة الواحدة، ذلك أنه – أي الحجم المعياري – في مخطوطة C٧١١ هو: ٢٣ سطرًا، كما التسطير الأولي المقترح للمخطوط. إن الفرق بين نتائج حساباتنا ومتطلبات تسطير المخطوط غير لازمة، ومع ذلك فإنها لا تفقد الثقة في صحة هذه الحسابات. وكان واضحا منذ البداية أن النص الناقص لا يشغل صفحة كاملة. وتفسير ذلك يسير جدا وواضح؛ ربما كان هناك على الأرجح نمط الزخرفة (العنوان) أعلى النص، ويشغل المساحة المخصَّصة للأسطر السبعة (٧) أو الثمانية (٨) الأولى. وقد زُخرفتْ صفحة العنوان في النسخة الثانية من هذا الكتاب (انظر الشكل ٢)[١].

(١) إن اقتراح وضع العنوان على هذه الصفحة يجعلنا نأمل في أن الأوراق المفقودة في المخطوطة لا تزال موجودة في مكان ما. ومعلوم أن هناك أساليب بين جامعي المخطوطات وتجارها، في جمع الأوراق المزخرفة وقصها من المخطوطات. وبعض هذه الأوراق قد حفظت بالفعل في المتاحف والمكتبات، وبعضها الآخر لا زال ينتقل من مزاد للمزاد، انظر: E. J. Grube: اللوحات الفارسية في القرن الرابع عشر الميلادي. وفي تقرير بحثي (نابولي ، ١٩٧٨) ، ص: ١٢، رقم: ٣٠): ذكر أنه إذا كان لدينا ورقة نجت من التلف، فإنها تتيح لنا معرفة العديد من الميزات منها ما يأتي: حجمها، وعرض النص (السطر)، وعدد الأسطر، والكلمة الأخيرة في الصفحة، وكذلك النص على ذلك كله، وعرض الإطار الرئيسي للعنوان (موافقا للنص)، وحتى أن اللون الذهبي والأزرق هما اللونان المسيطران على النمط (ألوان الإطار المحيط بالنصC٧١١).

وتُعدُّ الحالة المطروحة هنا نموذجًا أوليًا - بطبيعة الحال - لتأكيد تحويل النصوص المخطوطة. أي كان من الممكن أن تُفسَّر بنفس النتائج دون أي حسابات. وقد اخترناها لنمكِّن القارئ المتخصِّص، ذي الحس السَّليم، أن يتابع التحويل الرياضي للنص من مجلد إلى آخر، عند مناقشة الأسلوب المقترح هنا.

دعونا نناقش الآن حالة أكثر تعقيدا، ولكن أيضا مع إمكانية التنبؤ بحجم النقص. فهناك زوج آخر من المخطوطات من نفس المجموعة، وهما: C٢١١٤ وC٢٠٢٣ (انظر الصورة: ٥ و٦)[1] والتي يمكن اتخاذهما لهذا الغرض.

وأول هاتين المخطوطتين مخطوطة (C٢١١٤) وهي مخطوطة معيبة، ذلك أنها مبتورة الأول، ويمكن تقدير عدد الأوراق المفقودة فيها عن طريق ترقيم الصفحات، والتي تَمَّ وضعها مرتين في أزمنة مختلفة. أما المرة الأولى فقد تمَّ وضعها منذ وقت قريب جدًّا، وربما كان في الوقت الذي تَمَّ فيه وصف المخطوطة للفهرسة، أما المرة الثانية فقد كانت الأقدم، ذلك أنه من الممكن أن تكون وُضِعت من قِبل الناسخ أو مِن قِبل أحد مالكيها المسلمين، ومن الواضح أن الترقيم كان قبل فقدان أول المخطوط. ويمكن الاطلاع على نموذجين من ترقيم الصفحات في الشكل (١). ذلك أنَّ أعلى الزاوية اليسرى العليا، كان هو مكان وضع الأرقام العربية: من الورقة ٢٥١ إلى الورقة ٢٧١. والاختلاف في الأرقام يسمح لنا بالتوصل إلى أن ٢٠ ورقة، هو العدد المفقود من أول المخطوطة. أي: كتلتان كاملتان (كراستان) من عَشْر (١٠) ورقات في كل منها، وهذا الاقتراح مستند على

(١) بخصوص هذه المخطوطة. انظر فهرس المخطوطات العربية في معهد الدراسات الشرقية، ص: ١٨٩، رقم: ٣٨٤٩ (C٢١١٤)، ورقم: ٣٨٥٠ (C٢٠٢٣).

الأوراق القديمة، التي سنتحقق منها عن طريق الحسابات، وهو الاختبار العملي للطريقة.

لتقدير مُعامل التحويل للكثافة – كما في الحالة السابقة – سنتخذ جزءًا من النص المشترك بين المخطوطتين. فالجزء المحدد هذه المرة مُبَيَّن في الصورة رقم: ٥، (C٢٠٢٣، الورقة ٢٢ب، السطر ٢٦ – الورقة ٢٣أ، السطر١ – ٢٧). وفي الصورة رقم: ٦ (C٢١١٤، الورقة ١أ). ومن خلال المقارنة بين السِّجِلَّين في هذا الجزء (٣٥ سطرًا في C٢١١٤ و٣٣ سطرًا في C٢٠٢٣)، نستخرج مُعامل التحويل الآتي: ٣٥ : ٣٣ = ١,٠٦. ويمكن أن نلاحظ أيضا أن مخطوطة C٢٠٢٣ تتوافر على نص أكثر كثافة. وبناء على ما سبق نستطيع أن نقترب من تقدير حجم النص المفقود في المخطوطة C٢١١٤.

إن النص المفقود في المخطوطة C٢١١٤ ينتهي في السطر السادس والعشرين (٢٦) من الورقة ٢٢ب في المخطوطة C٢٠٢٣، وهو ما يقرب من ٢٢ ورقة، وهو ما يساوي ١٣٦٤سطرًا (٤٤ صفحة، ٣١ سطرًا في كل صفحة). والصفحة الأولى من المخطوطة (الورقة ١أ) لا تحتوي على نص، أي ينبغي طرح ٣١ سطرًا. وفي الصفحة الأخيرة (الورقة ٢٢ب) لا تتوفر إلا على ٢٥ سطرًا من ٣١ سطرًا الموافقة للنقص، وعليه فيجب أخذها في الاعتبار. وبعد القيام بهذه التصحيحات، نجد أن النص المفقود في C٢١١٤ ما يعادل ١٣٢٧ سطرًا في المخطوطة C٢٠٢٣. وباستخدام التحويل يمكننا تقدير حجم النقص بوحدات خاصة، وهي القياس: ١,٤٠٦,٦ سطرًا = ١,٠٦×١,٣٢٧، مع المعيارية من ٧٠ سطرًا لكل ورقة (٣٥ × ٢) في المخطوطة C٢١١٤، نجد أن الإجابة الصحيحة والمهمة المتوقعة هي: ٢٠ ورقة (١,٤٠٦:٧٠ = ٢٠,٠٨ ورقة).

بهذه الطريقة تم التأكُّد من صحة الافتراض السابق، وهو أنه تم فقدان ٢٠ ورقة من مخطوطة C٢١١٤، وذلك بناء على معرفة عدد الأوراق المتضمنة للنص، آخذين بعين الاعتبار النص ذاته كما هو مفترض أن يكون، كل هذا أفضى بنا إلى تقدير قيمة حجم النص، ومن ثم فإن المسألة هي أنَّ الصفحة الأولى من المخطوط - وفقا للقاعدة العامة - لا يمكن أن تتوفر على أي نص؛ ولذا فإنه يمكن أن نتوقع عدد الأوراق من خلال حساباتنا، أن تكون ٢٠ ورقة، لا ١٩,٥ ورقة. وهذا يعني أنه هناك تفاوت عند تحويل النص، بنحو ٢,٥ ٪ من حجمه.

هل حجم النقص هذا مقبول، أم أنه كبير جدًّا؟ ففي حالتنا هذه، عندما نحلل محتويات المخطوطة بواسطة الكتل، فإنه لن تصادفنا مشكلة على الإطلاق. ومن شأن النص المكتوب على ٣٩ صفحة أو على ٤٠ صفحة، أن يحتاج إلى ٢٠ ورقة في كلتا الحالتين. وهو بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت مناقشة الأخطاء الطبيعية - منذ وقت مبكر جدًّا - عند حساب حجم النص (المكتوب بخط اليد). مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية، التي تعد عنصرا من عناصر عملية النساخة، ويمكن للمرء أن يتنبأ بهذه الأخطاء، وتوزيعها حسب الحجم، من خلال بعض الأنماط المحددة، وأن يحدث مقارنات بين النصوص المكتوبة بخبرة ومهارات متعددة، وكذا بأمزجة مختلفة. إنه من الصعب - من ناحية أخرى - تقدير الدور الذي تقوم به طبيعة المخطوطات العربية، والتي يمكن أن تُضْغَط من دون أن تفقد شكلها الطبيعي. وإن وقع وتغيرت فلا يمكن اكتشافها عمليًّا بالعين البشرية، وفي الوقت نفسه، هناك عوامل تحافظ على كثافة النص - بالتأكيد - ضمن حدود معينة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالعمل الذي قام به ناسخ محترف. فكان هذا العامل واحدًا من أهم العوامل المستخدمة في

تحديد نمط تسطير النص المستقبلي، وهو ما جعل النُّسَّاخ يعملون بها عادة للحصول على خط قياسي.

وقد وُصِف نمط التسطير في المخطوطات العربية (مسطرة) في وقت مبكر من القرن الماضي، ولاسيما عن طريق المستعرب الإنجليزي (E.W. lane) (١٨٠١- ١٨٧٦) الذي قال: «يتم تسطير الورقة من خلال وضع قطعة من الورق المقوَّى ذات حبال (مِسْطَرة) تحتها، فيتم إلصاقها بالورقة، ثم الضغط عليها قليلاً»(١). فهذا الجهاز البدائي، لكن الفعال، قد انتشر على نطاق واسع في الشرق الإسلامي، وهو المتصل مباشرة بموضوع هذه المقالة.

– ٢ –

إن تطبيق المِسْطرة يقدم ميزة مهمة في صُنْع المخطوطة، تتمثل في التأكد من طول الأسطر، وتساوي عددها، وكذا طول المسافة بينها في جميع صفحات الكتاب. و لا شك أنه قد أدى استخدامها إلى خلق نوع من الراحة للكتبة والنُّسَّاخ في القرون الوسطى. فدعونا ننظر في بعض منها:

بادئ ذي بدء، لنقدِّر حجم النص في مجموعة من الأبيات (ديوان)،

(١) لين E. W. Laine، ساردا لآداب وعادات المصريين الحديث (لندن ، ١٨٧١)، ص:٢٦٥. ومن الجدير بالذكر أنه تم اكتشاف مؤخرا نسبيا مسطرة مثل صك، تقوم بأداء نفس الوظيفة بين المؤمنين القدماء (Starovers) في سيبيريا، انظر (N. N Pokrovskii) (تقاليد مخطوطات المؤمنين القدماء في سيبيريا/ O drevnerusskoi rukopisnoi traditsi u staroverov Sibiri) إجراءات قديمة لوزارة الأدب الروسي (معهد الأدب الروسي، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)، الجزء الرابع والعشرون (١٩٦٩)، ص: ٣٩٦- ٣٩٧، وقد ترجمت هذه المقالة إلى الإنجليزية. انظر (ن.ن بوكروفسكي / N. N Pokrovskii) «النساخة والتجليد في سيبيريا الغربية: التقاليد القديمة عند المؤمنين القدماء»، ترجمت إلى الروسية من قبل: (سيمونز J. S. G. Simmons)، جامع الكتاب، XX / الربيع، (١٩٧١)، ص: ٢٠-٢١.

فطول السطر ليست له أهمية هنا؛ لأنَّ كل بيت شعري يشغل سطرًا واحدًا، ولا يدخل أبدًا في سطر جديد. وما هو متغير ومهم في آن، في النسخ المختلفة، هو عدد الأسطر في الصفحة الواحدة. وبهذه الطريقة فالمخطوطة ذات ٢٥٠ ورقة، وبمسطرة من ٢٥ سطرًا، سوف تعطينا ٢٥ بيتًا في كل صفحة، و٥٠ بيتًا لورقة مفردة، و١٢٥٠٠ بيتًا للمخطوطة برمتها (في الحقيقة، قد يصل إلى أكثر من ١٢٥٠٠ بيتًا)(١).

لأن كل بيت يستغرق سطرًا واحدًا في المخطوط، وعليه فإنَّ القاعدة تتمثَّل في أن: عدد الأبيات في المخطوطة يكون مساويًا لعدد السطور، والعكس صحيح، فعدد السطور يتوافق مع عدد الأبيات. وهذه العلاقة السهلة تحوِّل مجموعات الأبيات إلى فئة خاصة من المخطوطات، وهناك حسابات تحقق نتائج قابلة للتحويل من مسطرة إلى أخرى، من دون معلومات إضافية مطلوبة؛ ولهذا السبب فالنص الشعري المخطوط يتكوَّن من ٢١ سطرًا، بالمقارنة بالنص المذكور سابقًا، المكوَّن من ٢٥٠ ورقة، والمسطرة فيه ٢٥ سطرًا، وسيشغل ليس ٢٥٠ ورقة فقط، بل ٥٩٦ صفحة، أي ٢٩٨ ورقة (١٢,٥٠٠ : ٢١ = ٥٩٥,٢٣ صفحة؛ ١٢,٥٠٠ :٤٢ = ٢٩٧,٦ ورقة). وفي مخطوطة تتكون من ١٩ سطرًا، سوف يأخذ النص ٣٢٩ ورقة (٦٥٨ صفحة)... إلخ.

إن صيغة التَّحويل تتمثَّل في أنَّ عددَ الأوراق تُعرَفُ بمعرفة عدد الأسطر، من «مسطرة» إلى أخرى، وتنطبق فقط على النصوص الشعرية.

(١) وفي بعض الحالات يكتب مقطع من الشعر في الدواوين الشرقية، بشكل موجز وغير مرتب، في سطر أو سطرين. هذا «الخلط» يجعل معرفة عدد الأسطر في مخطوطة كاملة من قبيل المصادفة، ذلك أن وحدتين من الحساب تتبقَّى فنعلن عنها هنا. وفي جميع الأحوال فإن هذا «الخلط» يقدَّر بشكل انفرادي.

ونقدِّم في هذا المجال نموذجا للاستخدام الحقيقي لهذه الصيغة في رابع عمل ببليوغرافي، في القرن العاشر الميلادي، وهو: فهرست النَّديم (المتوفى ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠م).

ففي مقدمة فصل من فصول الفهرست: ذكر أسماء جديدة ومبكِّرة لشعراء إسلاميين، بالإضافة إلى عدد الأبيات التي تمَّ تداولها بين الرواة والمتلقين، فكتب النَّديم قائلاً: «وإنما غرضنا أن نورد أسماء الشعراء، ومقدار حجم شعر كل شاعر منهم سيما المُحدَثين، والتفاوت الذي يقع في أشعارهم؛ ليَعرِف الذي يريد جمع الكتب والأشعار ذلك، ويكون على بصيرة فيه، فإذا قلنا: إن شعر فلان عَشْرُ ورقات، فأنا إنما عنينا بالورقة أن تكون سليمانية، ومقدار ما فيها عشرون سطرًا أعني في صفحة الورقة»[1]. وبعد هذه المقدمة ذكر المؤلف أسماء عدد كبير من شعراء العربية، مانحا نظام الحساب المذكور أعلاه، أي في ورقة السليمانية أرقام دقيقة أو تقريبية، لعدد الأبيات المكتوبة بها، رغم أن المرء يجب أن يعتقد أن المختارات العامة في الحقيقة يمكن أن تضمَّ عددا مختلفا من الأسطر على صفحاتها[2].

(١) فهرست النديم: مسح للثقافة الإسلامية في القرن العاشر الميلادي، نشر وترجمة (بايارد دودج/ Bayard Dodge) (نيويورك – لندن، ١٩٧٠) ص: ٣٥١؛ للاطلاع على النص العربي، انظر كتاب الفهرست؛ تحرير وملاحظة فون فلوجل (Flugel)، وأتمه بعد وفاته: (A. Mueller / von J. Roediger) ج١ الذي يحتوي على النص،von J. Roediger (Leipzig١٨٧١) ص: ١٥٩: ١٨ –٢٠.

(٢) ومن الممكن أن أردد كثيرا هذه السمة الأكثر السهولة من حجم المخطوطات من خلال الكراريس (الورقة والنص/ السطر) وهي لم تُشرَح أبدا، لكن قد تظهر أحيانا في طريقة وصف المخطوطات العربية للتعبير عن الحجم من خلال ميزتين ذات ارتباط وثيق بـ على سبيل المثال: ٤٨ ورقة، (...) من ٢١ سطرًا لكل صفحة، انظر أولا: (IU Krachkovskii I.) (الأعمال المختارة/ Izbrannye sochineniia) (موسكو لينينغراد ، ١٩٦٠)، الجزء السادس، ص: ٥٠٧.

وكان من النتائج العملية المترتِّبة على هذا الاتصال بين محتويات المخطوطات العربية (أي النص)، وتجسيدها المادي (الورقة المخطوطة)، هو إمكانية ضبط حجم المخطوطة الجديدة عند صناعة نسخة؛ لتقدير المبلغ المطلوب - سلفًا - من الورق والحبر، وبهذه الطريقة يتمُّ التَّحكم في نفقات الإنتاج. ورغم ذلك فإن واحدًا من العوامل الرئيسة التي تجعل السعر لا يزال غير واضح تماما، هو أجر عمل النِّساخة؛ هل كانت تقدَّر من خلال لحاظ مواصفات النسخة (طول الأسطر، وعددها في كل صفحة، وعدد الأوراق الإجمالي) أم كان يتم تحديد السعر من خلال حجم الورقة التقليدية، مثل ورقة السليمانية التي ذكرت في فهرست النديم؟.

هذا والنُّصوص الرَّكيكة[1] لا يمكن تحويلها كما يتم تحويل النُّصوص السليمة بنفس الطريقة. والسبب في ذلك هو اختلاف خصائص المسطرة، ذلك أنها في النص الركيك لا تعتني بطول السَّطر، ولا تلتزم بطول موحَّد في النسخة برمتها.

إن المسألة في النصوص الركيكة أنها تكون على عكس الأبيات، ذلك أن طول السطر في الأبيات ليس وحدة حساب مختلفة عن طول القطعة النصية، وفي هذه الحالة، فطول السطر لم يعد وحدة قائمة بذاتها لقياس مدى اكتمال أو عدم اكتمال (خلل) النص بكامله، أو أداة للحصول على تقدير كمية النص في المسألة، بوصفها مجموع أسطر الوحدات. وبطبيعة الحال فالنص الركيك ينقسم أيضا إلى أسطر «المسطرة». ولكن مع ذلك،

(١) يَقصِد بالنصوص الركيكة، تلك النصوص غير المسطَّرة بآلة التسطير «المِسْطَرة»، مما يجعل المخطوطة تسير على غير نظام موحد في التسطير؛ لذلك تجد تفاوتا في عدد الأسطر بين الصفحات، وتفاوتا في طول الأسطر نفسها، وتفاوتا أيضا في المساحة التي تفصل بين الأسطر. [المترجم].

ليس لديها قياس داخلي مثل وحدة المتر كما في الحالة الأولى، والتي تحدد كلا من طول السطر، والعدد الإجمالي المتساوي للسطور في جميع نسخ العمل الشعري في المسألة. وعليه فإنَّ النص الركيك ينقسم إلى سطور تتعدَّى الإطار الخارجي؛ وبسبب هذا القياس غير النظامي، فإن طول السطر أي غير منضبط. ولما كان النص الشعري يعطي دائما العدد الإجمالي للسطور، ولا يهتم بأي نوع من أنواع المسطرة المستخدَمة، فإن النص الركيك يعطي عددًا مختلفًا من الأسطر، نظرا لعدم انضباط وحدة التسطير[1].

بيد أنه بالإمكان أيضًا أن تتم عملية التحويل للأسطر الركيكة، كما مر مع الأسطر السليمة. ذلك أنه على الرغم من الرَّسْم المختلف للحروف في الألفبائية العربية، فإن نص المخطوطات العربية، يكشف القدرة على الحفاظ على ما يقرب من نفس عدد الحروف في جميع السطور من المخطوطة كلها. وهذا الرقم المتوصَّل إليه من تحويل الأرقام الصوتية، يمثِّل المعدَّل المتوسط للأسطر في المخطوطة برمتها[2]. هذه الجودة – بقدر ما أعرف – لم

(١) من هذه القاعدة استثناءات نادرة جدا، ولكنها واردة الوقوع. منهم إسماعيل بن المقري في كتابه: عنوان الشرف الوافي في الفقه والنحو والتاريخ...إلخ. (GAL II، ١٩٠ ، §١٠ ، ١ ، II SB ، ٢٥٤ ، § ١٠ ، ١ ، ١)، وهو نص ركيك مع أسطر طويلة ثابتة، كما في البيت الشعري. لمعرفة أهمية هذا العمل الأدبي غير العادي، انظر ورقتي: (الكتابة باللغة العربية في القرون الوسطى وتكوينها – الكلمات المتقاطعة) -- Arabskoe srednevekovoe sochinenii krossvord روسيا والعالم العربي. العلاقات العلمية والثقافية .fasc ٢ (سانت بطرسبورغ، ١٩٩٦) ص: ٤٧–٥٥، خاصة ص: ٥٠–٥٤.

(٢) إنها أكثر وضوحًا مما كانت عليه في النصوص الشعرية، ذلك أن وحدة النص الحقيقية لا تكمن في سطر المخطوطة، لكن في عدد الحروف التي تتضمنها. والسطر هو مجرد شكل خاص من خلاله تتحقق الوحدة أو المخطوطة. والشعور بقدر من عدم وجود نص متصل يمتد بين الكلمات – إلى حد ما – في المخطوطات، كان يمكن أن يؤدي إلى اختفاء أثر التحويل، والذي تكرَّس نفسه لهذه المادة.

تذكر أبدًا في أدبيات هذا العلم، وستسمح بتحويل النصوص الركيكة من مسطرة لأخرى.

إن الطريقة لإيجاد متوسط الكثافة لسطر واحد من النص، هي الطريقة المعتادة. أما بالنسبة لُعامل التَّحويل المطلوب أيضا في هذه الحالة، فإنه يمثل النسبة التي تعبر عن العلاقة بين متوسط كثافة نص وآخر، في أسطر نسختين من نفس المخطوطة. ويمكن أن تكون طريقة الحصول على هذه القيمة مجرَّدة أو ذات الصِّلة كما يأتي؛ فعند تطبيق الطريقة المجرَّدة نجد أولا (خصائص - حروف) متوسط كثافة النص (النِّساخة) في أسطر نسختين من المخطوطة، ثم نقوم بحساب مُعامل التحويل نفسها عن طريق القسمة، بقسم القيمة الكبرى للكثافة على القيمة الصغرى. أما الطريقة ذات الصلة تلغي الطريقة الأولى (العمل خارج متوسط الكثافة) وهي: تحديد جزء واحد من النص نفسه في النسختين (يُأخَذُ هذا الحجم على نحو عشوائي، ولكن مع عدد الأسطر الكامل، والصفحات أو الورقات في المخطوطة الواحدة، وتصير كوحدة قياس)، ثم كما في الحالة الأولى، يتم تقسيم القيمة الكبرى على القيمة الصغرى، ويكون الرقم المتحصَّل عليه هو: مُعامل التحويل الذي كنَّا نبحث عنه.

إنه من المستحيل - للأسف - التدليل على تحويل النصوص المكتوبة بالأسلوب الركيك، ومن ثم فالشيء المتاح لكل واحد منا هو المواد. والمسألة هي أن المخطوطات طبق الأصل التي يوجد منها الكثير الآن، يمكن استخدامها لتعيين ظاهرة عامة في المنهج في جميع هذه المخطوطات الفريدة. وللتدليل على الأسلوب والطريقة التي يُعمل بها، نذكر أننا بحاجة على الأقل إلى نسختين من نفس المخطوطة؛ ولهذا السبب فالخطأ الذي ارتكبه الناسخ في بداية هذا المقال كان منطقيًا جدًّا.

ومن الممكن أن نفترض أن النُّسَّاخ في العصور الوسطى استخدموا التحويل للنصوص الركيكة، كما هو الحال مع النصوص الشعرية أيضًا، أساسًا لتقدير كمية الورق اللازمة؛ لصنع نسخة مع مسطرة مختلفة. نحن لا نعلم كيف كانت آليات العمل فعلاً في تلك العصور، ولكن الآن يمكن للمتخصِّصين استخدام عملية تحويل النصوص؛ لتحقيق أهداف أخرى، كتحديد – على سبيل المثال – المقاطع المختارة – بسرعة – لبعض الكتب المخطوطة، أو المطبوعة. إن علماء النصوص وأولئك الذين يشتغلون على مصادر أدبية تواجههم باستمرار مثل هذه المشاكل، ويمكن استخدام مُعامل التحويل لكل زوج من المخطوطات – إذا لزم الأمر – بالاعتماد على حيثية توافق ترقيم الصفحات. ومن شأن البحث عن المقاطع نفسها، أن يكون من خلال النظر في صفحات عديدة للنص «الأعمى» (عديم الفقرات... إلخ) وفي كثير من الحالات ما يكون قليل الإنتاجية.

إن أفضل وسيلة لتطوير طريقة تحويل النص من مسطرة لأخرى، هو الاشتغال على مصادر علماء العربية، التي احتوت في تضاعيفها على العديد من المخطوطات الأخرى. ففي هذه الحالة يمكن دراسة الإشكالية بطريقة غير مباشرة، لكن ليس عن طريق تشتيت انتباه المرء عن المهام الأخرى، بل عن طريق ضمان دراسة أعمق للمواد الحالية على طول الأسطر المنفصلة، وذلك في إطار مجموعة قياسية من العمليات التي تشكل أسلوب إعداد مقالة نقدية.

وليس كل المخطوطات والنصوص مريحة على حد سواء للدراسة والتطبيق العملي لنتائج تحويل النص. فإن أكثر النسخ الخطية أهمية لفهرست النديم نسختا (باريس ٤٤٥٧، ودبلن ٣٣١٥) وهما نسختان سيئتان، ذلك أن المسألة تتعلق بأن كثافة النص فيهما غير متساوية، حتى في

الصفحات المعنية بالدراسة، وهذا مخالف لقاعدة التناسب المذكورة أعلاه. ولا ينبغي إلقاء اللوم كله على النُّسَاخ؛ لأنَّ ذلك راجع أساسًا للطابع غير المتكافئ لمعظم المواد النصية، فعادة ما كانت سجلات سير المؤلفين العرب مطوَّلة، أو كان يتم تَعمُّد وَضْع قوائم مؤلفات طويلة. وإلى جانب ذلك، فإن نسخةً من النسختين المذكورتين تتصف بوجود فراغات تركها مؤلف الفهرست نفسه للزيادات، وهي منقولة من النسخة الأصلية بخط يد النديم. لكن حتى في حالات مماثلة كان أمر تحديد كثافة النص ممكنا، وفي إطار معين لتحديد معاملات التحويل. وسأحاول إظهارها من خلال حل مشكلة واحدة غريبة، نشأت عند إعداد كتاب جديد من كتب العلماء، تمت الإشارة إليه سلفا في كتاب الفهرست للنديم.

فقد كُتبت تسع ورقات (الورقات: ١٠أ– ١٨ب) من مخطوطة باريس رقم ٤٤٥٧، بخط مختلف عن خط بقية الكتاب. وهذا يعني أن هناك ورقات قد فقدت بالتأكيد، والجزء المفقود تم استعادته من قبل ناسخ مختلف. وما يلفت انتباهنا هو عدد الأوراق الضائعة، المستعادة في وقت لاحق. ويكفي أن نفترض أنها كتلة كاملة (كراسة)، أي عدد زوجي من الأوراق فُقدَ من المخطوطة. ولكن كيف كان حجمه الأصلي؟ والكراسة – كما نعلم – يمكن أن تكون ٨، أو ١٠، أو ١٢ورقة.

وبعد بعض التحليلات يصبح واضحا أن الكراسة ذات ٨ ورقات قد بُترت. ومقدار النص بعد استعادة الورقات التسع، أصبح ضخما جدا، بحيث لا يمكن تعيين الورقات الثماني الأصلية. ويمكن أن نثبتها على النحو الآتي:

إن الحقل الذي يحتله النص يساوي عمليا على حد سواء النص الأصلي، والنص المستعاد من المخطوط (وإن كانت هناك بعض الاختلافات الطفيفة

سيأتي ذكرُها). وعلى الرغم من أن الحجم الفعلي لحقل النص لم يشار إليه في توصيف مخطوطة باريس المنشور، والمخطوطة الأصلية نفسها ليست – للأسف – متاحة لي. واكتفيت بالاطلاع على صورة النُّسخة التي توصَّلتُ بها كرمًا من المكتبة الوطنية في باريس، ذلك أن حقول النص هي من نفس الحجم. وتم تصوير صفحتين من المخطوطة في المكتبة، في إطار واحد؛ لذلك هناك حالتان تظهر فيهما المخطوطة الأصلية والصفحات المستعادة في إطار واحد للحقل (الورقات: ٩ب- ١٠أ، و١٨ب- ١٩أ). وذلك يعني أنها تمَّ تصويرها في وقت واحد، على بُعْد واحد. وقد طُبِعت من الفيلم حيث يتوالى الإطار تلو الإطار داخل مختبر سانت بطرسبورغ، فرع معهد الدراسات الشرقية، والذي يكفل النطاق المتساوي للصفحات المتجاورة على المطبوعات؛ لذلك فمن الممكن المقارنة بين أبعاد حقول النص، باستخدام المسطرة فقط، وعدم الأخذ بعين الاعتبار الحجم الفعلي. فكان هذا ما فعلناه لنتوصل للاستنتاج المذكور أعلاه.

لقد تحولت أبعاد المسطرتين لتصبح متساوية تقريبا. وعدد الأسطر هو ١٦ سطرًا في كل صفحة، وأخذًا بعين الاعتبار هذه المعايير على قدم المساواة؛ فإنه يصير واضحا من البداية أنَّ الناسخ للجزء المستعاد فشل في ترتيب النص ذي الثماني ورقات، وبما أن خطه كان أكثر كثافة، كان يجب عليه استخدام ورقة إضافية، أي أضاف ٣٢ سطرًا (تبعًا للمسطرة)، بالإضافة إلى ٤ أسطر، قام بإضافتها للورقة الأخيرة، شوَّشت على التسطير الأصلي. وكان هذا ما حدث فعلا: ثمانية أوراق- ١٦ سطرًا، ومسطرة الأوراق: ٢٥٦ سطرًا، و٩ أوراق تساوي ٢٨٨ سطرًا، في حين أخذ النسخ الفعلي ٢٩٢ سطرًا – و٣٦ سطرًا إضافيًّا، أكثر مما يمكن أن يكون في كراسة من ٨ ورقات. ثم أضيفت أربعة أسطر بالضبط إلى الورقة الأخيرة من

النص المستعاد (ورقة: ١٨أ- ب) مما يدل على أن الناسخ للجزء المستعاد كان يجاهد لضبط النص ليس على ثماني (٨) ورقات، بل على تسع (٩) ورقات. وقد نجح، وإن أخطأ في حساب أربع سطور.

وأكَّدت النتائج نفسها لتحاليل الكثافة، كثافة نص الجزء المستعاد، وهي نسبيا أعلى من بقية المخطوطة.

إن هذا المنهج لم يظهر في تحليل مماثل، ولم نُسبق إليه، وإن كان حجم النص في المسألة صغير نسبيا (٩ أوراق)، ومع ذلك فنود أن نثبت كثافة النص بالتفصيل، والتي في الحالات الأخرى سيتم حذفها دون شك، وسيجري حلها في معادلات عامة (انظر الجدول).

جدول بالعرض

يقدِّم الجدول جميع الخصائص المحتملة لكثافة نص الجزء المستعاد، منها: عدد الحروف (الخصائص) في كل سطر من صفحاتها الثماني عشرة (١٨)، ومتوسط الكثافة في كل صفحة (الصفوف الأفقية)؛ ولتتبع أدق لديناميات النساخة اليدوية، يتم الشيء نفسه بالنسبة لمجموعات من الأسطر المتقابلة (الأعمدة)[١]، وأخيرًا، فإنه يتم وضع علامة عدد المرات التي قام فيها الناسخ بتجاوز حدود التسطير - المسطرة (عمود «الملاحظات»، وأيضًا أعمدة للسطر السابع عشر ١٧، والسطر الثامن عشر ١٨).

يتضح من الجدول أن كثافة النص متذبذبة، تصل إلى الحد الأقصى على الورقتين: ١٢أ و١٥ب، ثم على آخر أربع صفحات من الجزء المستعاد (الأوراق: ١٧أ، ١٧ب، ١٨أ، ١٨ب)[٢]. ويتم تحقيق زيادة الكثافة - بشكل خاص - على الورقة الأخيرة (١٨أ- ١٨ب) وأيضا من خلال تمديد السطور (أي بتجاوز إطار المسطرة) وبزيادة عدد الأسطر في الصفحة

(١) إن الورقة ١٣ب تتضمن البيت الذي ينبغي أن يحسب به السطر، وتم استبعاد ورقة١٦أ من عينات الكتابة الفارسية القديمة التي تختلف عن اللغة العربية في الحساب بواسطة حرف في الجدول. واستبعدت أيضا تسعة ٩ أسطر محفوظة لعينات من الأبجديات غير العربية الأخرى، ولكنها تركت فارغة (علامة الصفر في الجدول). ولم تؤخذ جميع هذه المقاطع في الاعتبار عند العمل بها في متوسط الخصائص. ومع ذلك، ففي وقت لاحق عند التحويل، على سبيل المثال: فالنص الكامل للجزء المستعاد، تم تجديده وفقا لمتوسط كثافة النص، لكن ربما تؤثر الأخطاء التي تحدث في كل مرة في العمليات الحسابية.

(٢) يكفي أن ننظر إلى تقلبات التدوير التي أُكِّدت بشكل خاص في الجدول. ويمكن تفسير هذه الحدود وغيرها من تقلبات أقل بروزا في الكثافة، بأنها ليست من التقلبات الطبيعية لخط الناسخ، ولكنها تعود للطابع الخاص لمهمته. ثم إن الأمر لا يتوقف على مجرد نسخ النص كما في الحالات الأخرى، بل ينبغي إدراجه ضمن الأطر المحددة عن طريق حجم الثغرة. وبهذه الطريقة كان عليه أن يراقب مساحة الورق تتناقص تدريجيا للحفاظ على التوازن بينه وبين الجزء المتبقي من النص، والحال في هذا الموقف أنه لا مفر من تصويب كثافة خط اليد.

الأخيرة من ١٦إلى ١٨ (أي عن طريق كسر الإطار أيضا في الاتجاه العمودي). وأخيرا، فينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن المسطرة الإطار للجزء المستعاد، كانت كثيفة النصوص: ٤١,٨ حرفًا في كل سطر (انظر الجدول) في مقابل ٣٧,٧٥ حرفًا في كل سطر[1] في الجزء الرئيس من مخطوطة باريس.

لذا، فإننا نعود مرة أخرى إلى الاستنتاج الآتي: إن الناسخ كان يجاهد بقوة، متلاعبا بكثافة خطه؛ ليرتب النص ضمن تسع (٩) ورقات المتاحة له. ولم يكن هناك أي وسيلة لاحتواء النص في ثماني (٨) ورقات، بنفس المسطرة التي في بقية مخطوطة باريس. ولم يكن من الممكن ترتيب ذلك في تسع (٩) ورقات، حتى لو كان اتبع المسطرة بدقة.

من الواضح أنَّ النص الأول الذي بُدِّل بالنص المستعاد الحالي يشغل مساحة عَشْر (١٠) ورقات (مُتَّبِعا قاعدة الرقم الزوجي للأوراق في كتلة واحدة).

دعونا الآن نحسب حجم الجزء المستعاد من المخطوطة في الأحرف الألفبائية العربية (المجموع الكلي للأسطر مضروبا في متوسط الكثافة): (١٨صفحة × ١٦ سطرًا + ٤ سطور) × ٤١,٨ حرفًا = ١٢,٢٠٥,٦ حرفًا. ونجد أن كثافة النص الأصلي والتي تعادل ٣٧,٧٥ حرفًا (انظر أعلاه، الحاشية ١٥) تساوي ٣٢٣,٣ سطرًا من الجزء الأصلي المفقود

---

(١) ويعتقد أن كثافة خط اليد عند الناسخ الرئيس لمخطوطة باريس على النحو الآتي: على الورقة ٩ب (صفحة قبل الجزء المستعاد) بها ١٦ سطرًا، والحروف التي تحتوي عليها هي: ٦٠٠ حرفا (٦٠٠ : ١٦ = ٣٧,٥ حرفًا لكل سطر). على الورقة ١٩أ (بعد الجزء المستعاد) ١٦ سطرًا تحتوي على ٦٠٨ حرفًا (٦٠٨ : ١٦ = ٣٨ حرفًا في كل صفحة). ويبلغ المتوسط: ٣٧,٥ =٣٢ :١,٢٠٨.

(٣٧,٧٥: ٦ ,١٢,٢٠٥) أو إلى ٢ ,٢٠ من صفحاتها (٣٢٣,٣:١٦) أي: نحو عشر (١٠) ورقات. و٢ ,٠ هو الحجم المضاف من الصفحة. والخطأ في الحساب الذي لا مفر منه، أخذ فقط ٣ أسطر من النص.

إن ظاهرة التحويل في حالة مخطوطة باريس لا تتطلب ربما مثل هذا التحليل المفصَّل. بيد أن مسألة حجم النص المفقود في النص المستعاد في المخطوطة مسألة مهمَّة، وفي سياق مختلف ننوِّه بأن دراسة الفهرست مبنية على النسخ الثانوية، والنسخة الأصل، ذلك أن الأمر متعلِّقٌ بأن تقوم بإنشاء نص نقدي حول النص المستعاد / المفقود، وليس لدينا سوى نسختين مخطوطتين: باريس ٤٤٥٧، ودبلن ٣٣١٥.

أما أولهما - وكما هو معروف - فتحتوي على تسع (٩) ورقات مستعادة من أصل غير معروف. ويمكن لجزء واحد فقط من هذا النص مقارنتها بالنسخة الثانية. ففي مخطوطة دبلن أيضا، توقف النص - كما لو كان عن عمد - عند النص المفقود. إن الثغرتان المتداخلتان تضعان عدة صفحات من نص الفهرست بعيدا عن متناول نقد علماء النصوص، وتمثَّلان الآن فقط بنص مستعاد مجهول. ويمكن التأكيد على الطابع الأصيل لهذا الجزء فقط بالحجج الكمية، والموازنة بين حجم النص المفقود، وتقسيم المخطوطة إلى كراسات وأوراق.

ونحن آخذين هذا الأخير بالاعتبار، ويمكننا وضع النتائج التي حصلنا عليها تحت الاختبار بطريقة أخرى، من خلال مخطوطة دبلن. أولا: اسمحوا لنا بإيجاد مُعامِلات التحويل لمجموعتين من النصوص:

١- النص الأصلي لمخطوطتي باريس، ودبلن.

٢- الجزء المستعاد من مخطوطتي باريس ودبلن.

أما الحالة الأولى فقد وجدنا ٤٤ سطرًا في مخطوطة باريس (الورقة ٨ب، السطر: ٤- ٩ب، السطر ١٦) و٣٠,٥ سطرًا في مخطوطة دبلن (الورقتان: ٤ب- ٥أ)، فتحصَّل لنا مُعامل التحويل، وهو: ١,٤٤ (٣٠,٥ :٤٠).

أما الحالة الثانية ففيها ١٦ سطرًا في النص المستعاد (الورقة ١٠أ) أما النص المقابل فيتكون من ١٢,٥ سطرًا في مخطوطة دبلن (٩,٥ أسطر في الورقة ٥أ، وثلاثة (٣) أسطر في الورقة ٥ب)، فكان مُعامل التحويل هو: ١,٢٨ (١٢,٥ : ١٦). والآن نقوم بتحويل الجزء المستعاد من النص (١٨ صفحة من ١٦ سطرًا في الصفحة) إلى مسطرة مخطوطة دبلن، والتي تتوافر على ٢٥ سطرًا: ١٨× ١٦ : ١,٢٨= ٢٢٥ سطرًا (أو ٩ صفحات كاملة). ثم تحويل هذه النتيجة إلى مسطرة مخطوطة باريس: ٢٢٥× ١,٤٤: ١٦ = ٢٠,٢٨ صفحة.

وبهذه الطريقة فإن حساب النص للجزء المستعاد من خلال المخطوطة الثانية (دبلن) أفضى إلى نفس النتيجة، وهي: عشر (١٠) ورقات، و٤,٥ أسطر (خطأ حسابي).

ما يلفت انتباهنا في آخر ثلاث حسابات هو مُعامل التحويل في زوج «مخطوطة دبلن المستعادة» (١,٢٨). وفي شكل المخطوطة غير «الملفوف» تظهر بنسبة ٣٢:٢٥، والتي تذكِّرنا بتسطير النص نفسه، أي ٣٢ سطرًا يساوي صفحتين من المقطع المستعاد، و٢٥ سطرًا في صفحة كاملة من نسخة دبلن للفهرست. إنه من الواضح أن هذه العلاقة ليست عرضية فقط. وكان الناسخ في الجزء المستعاد يبحث عن أسهل طريقة – ربما – لملء الثغرة بالضبط؛ ليجعلها مناسبة للنص المحيط، واجدا أن ٢٢٥ سطرًا التي كان يتوقع نقلها تساوي تسع (٩) صفحات، وقرر قبول العدد الدقيق

للصفحات مضروبا في ٩، أي ١٨. والآن يجب عليه فقط أن يتأكد من أن السطر الخامس والعشرين ٢٥ من النسخة الأصلية سيتوافق مع السطر الأخير من الجانب المقابل من كل ورقة من النسخة التي كان يصنعها (أي السطر الثاني والثلاثين ٣٢)"(١).

إن مقارنة الجزء المستعاد بمخطوطة دبلن، تُظْهِر أن هذه الطريقة كانت بالضبط هي طريقة ضبط كثافة الخط، بعد السطر الخامس والعشرين (٢٥) في نسخة دبلن. وهذه الأخيرة كانت غالبًا نسخة أصلية (بروتوجراف protograph) منها تَمَّ نسخُ الجزء المستعاد.

ومع هذا الاكتشاف نقترب من جديد إلى منطقة علم النصوص، ودراسة أصناف مصادر الدلائل المباشرة والحجج المقدمة، التي توفرها أساليب التحليل الكمي للمخطوطات، والتي هي أيضًا جديدة في الدراسات العربية.

* * *

(١) وإذا كان اختيار المسطرة مختلفا عن ٢١ سطرًا، فإن الحسابات سوف تكون هي نفسها. ومُعامل التحويل، هو: ٦٨, ١ =٢٥:٤٢، وعدد الأسطر في النسخة: ٢٢٥ ×٦٨, ١، وعدد الصفحات في النسخة ٢١: ٦٨, ١ × ٢٢٥، وعدد الأوراق ٤٢: ٦٨, ١× ٢٢٥، وعدد الأحرف في السطر الواحد في النسخة هو أقل من ٦٨, ١ مرة عن النص الأصلي. ولا تتجاوز حدود ١٨ صفحة عندما نصنع النسخة، والناسخ يسعى إلى التزام بـ ٢٥ سطرًا لتتوافق مع النسخة الأصلية، أي إلى السطر الثاني والأربعين (٤٢) من كل ورقة في النسخة.